ثقافة انتخابية

□ يعلن رئيس اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة الاستفتاء أو انتخاب أعضاء مجلس النواب نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب وذلك بعد تسلمه جميع محاضر اللجان الفرعية.

قانون مباشرة الحقوق السياسية

ذاكرة انتخابية

□ أعداد من الناخبات بانتظار الإدلاء بأصواتهن في انتخابات العام 2002 في أحد مراكز الاقتراع بالمملكة.

مصطلحات

ديماغوجية: كلمة يونانية مشتقة من كلمة «ديموس»، وتعني الشعب، و«غوجية» وتعني العمل، أما معناها السياسي فيعني مجموعة الأساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب وإغرائه ظاهرياً للوصول للسلطة وخدمة مصالحهم.

أكدت أن السلطة القضائية ستدعو ذوي الشأن إلى مشاركتها في العملية الإشرافية

البلوشي تدعو الجمعيات إلى عدم المزايدات بشأن مراقبة الانتخابات

■ الوسط - هاني الفردان

□ دعت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي في حديث إلى «الوسط» الجمعيات الأهلية وخصوصاً الجمعيات الثلاث (حقوق الإنسان، والشفافية، والمحامين) إلى الابتعاد عن المزايدات بشأن مراقبة الانتخابات المقبلة.

وجددت البلوشي تأكيداتها السابقة أنه ليس من حق الجمعيات الأهلية ممارسة أي نشاط لم ينص عليه في الأنظمة الأساسية لها ولا في أهدافها المعلنة، مشيرة إلى أن الحكومة وتسهيلاً منها من أجل سلاسة العملية الانتخابية وتأكيداً لنزاهتها فإنها أوجدت المخرج القانوني لتشكيل لجنة أهلية لمراقبة الانتخابات تخضع لإشراف السلطة القضائية المشرفة على العملية الانتخابية واعتبارها سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية يشهد لها بالنزاهة.

وقالت البلوشي «أما قيام أية جمعية أو جمعيات وبشكل منفرد بتشكيل لجان لمراقبة الانتخابات، فهذا يعني أنها تقوم بأعمال خارج اختصاصاتها، ما يعرضها للإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الجمعيات الأهلية»، مشيرة إلى أنه من الأفضل على الجمعيات الابتعاد عن ذلك.

وأوضحت البلوشي أن السلطة القضائية ستخاطب الجمعيات ذات الشأن لمشاركتها في الإشراف ومتابعة ومراقبة الانتخابات ضمن اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات التي أوجد لها المخرج القانوني، مبينة أن وزارة التنمية قدمت إلى السلطة القضائية قوائم بجميع أسماء الجمعيات للتنسيق معها مباشرة واختيار ممثليها في اللجنة.

فاطمة البلوشي

وأضافت البلوشي أن «الانتخابات في البحرين ومنذ عشرينات القرن الماضي تتسم بالنزاهة والأمانة ولم يستطع احد أن يشكك في ذلك، وأن السلطة القضائية سلطة محايدة خولت الإشراف على الانتخابات ولا يمكن لأحد أن يشكك في نزاهتها»، وبينت البلوشي أن التوجه الحكومي نحو تشكيل اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات جاء بعد ان تقدمت عدد من الجمعيات الحقوقية والأهلية بطلب مراقبة الانتخابات المقبلة.

وردت البلوشي على سؤال «الوسط» بشأن مدى صدقية هذه اللجنة التي ستشكلها الحكومة قائلة إن «اللجنة ستتكون من الجمعيات الأهلية وأفراد مستقلين يرغبون في مراقبة الانتخابات من دون وجود أي تدخل حكومي في هذا الشأن»، موضحة ان مراقبة الانتخابات مسئولية وطنية لا يمكن خص جهة أو جمعية دون غيرها، وعلى أساس ذلك تم تشكيل اللجنة الأهلية.

وأكدت البلوشي أن الحكومة لم ترفض مراقبة الانتخابات إلا أنها قالت إنه ليس من اختصاص الجمعيات ذلك، وما حدث في العام 2002 هو استثناء، مشيرة إلى أن الوزارة أوجدت المخرج القانوني لمراقبة الانتخابات عبر تشكيل لجنة أهلية لمراقبة الانتخابات وليس عبر الجمعيات، وهي بذلك ستكون الأولى من نوعها في العالم العربي.

يذكر أن عدداً من الجمعيات الأهلي تقدمت بطلب مراقبة الانتخابات، بل أصرت على مراقبة الانتخابات حتى لو رفضت الحكومة ذلك بحجة أن القانون لا يسمح لها. يأتي ذلك بعد أن نشرت «الوسط» توجه ثلاث جمعيات حقوقية نحو تشكيل لجنة ثلاثية لمراقبة الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة، وبذلك يكون هذا التشكيل أول حال خروج عن اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات التي أعلنتها البلوشي ويشرف عليها القضاة.

القضاة: حريصون على استقلالية «أهلية مراقبة الانتخابات»

■ المنامة - بنا

□ أكد رئيس المحكمة الكبرى المدنية عضو اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات النيابية خالد حسن عجاجي أن القضاة حريصون على استقلالية وحيادية تشكيل اللجنة الأهلية وشفافية إجراءات عملها وفق المعايير الدولية المتعارف عليها. مشيراً إلى أن القضاة سيوجهون الدعوة إلى الجمعيات الأهلية ذات الصلة في وقت قريب.

وقال: إن «قضاة اللجنة العليا واللجنة الاشرافية والمدير التنفيذي للانتخابات اجتمعوا في وزارة العدل يوم الأحد ليلة الاثنين لبحث الأطر الإجرائية لتشكيل اللجنة الأهلية لمتابعة سير إجراءات الانتخابات، ونطاق عمل اللجنة الأهلية والقواعد والاشتراطات المتطلبة للمشاركة في مراقبة سلامة سير العملية الانتخابية».

في اجتماع حزين على رحيل عضوه إبراهيم حسين... أعاد ترشيح 3 أسقطهم

«شورى الوفاق» يقر أربعة أسماء للقائمة النيابية

■ الوسط - مالك عبدالله

عقد مساء أمس «شورى الوفاق» اجتماعاً استثنائياً لمناقشة الأسماء المقدمة من الأمانة العامة للقائمة النيابية وذلك بعد أن أسقط الشورى في قراءته الأولى 7 أسماء بينهم 3 كبار قام الشورى أمس بالتصديق عليهم، وذكرت مصادر في شورى الوفاق أن «الجلسة سادها الحزن الشديد بسبب رحيل عضوه إبراهيم حسين صوت خلالها الشورى على الأسماء التي قدمها الأمين العام وهم رئيس شورى الوفاق عبدعلي محمد حسن وحصل على 25 صوتاً بعد أن كان حصل خلال القراءة الأولى على 15 صوتاً، كما حصل رئيس اللجنة العليا للانتخابات جواد فيروز على 20 صوتاً بعد أن حصل في القراءة الأولى على 22 صوتاً هو ورئيس الملف النيابي الشيخ حسن سلطان الذي حصل في القراءة الثانية على 22 صوتا»،

عبدعلي محمد

الشيخ حسن سلطان

مشيرا إلى أن «الأمانة العامة استبدلت بمرشحها في ثالثة «العاصمة» محمد تقي الخنيزي الذي حصل على 8 أصوات عضو شورى الوفاق الشيخ جاسم المؤمن والذي حصل على 23 صوتا»، موضحة أن «باقي أعضاء القائمة ستقدمهم الأمانة العامة إلى الشورى خلال اجتماعه مساء الثلثاء المقبل وسيعمل الشورى مع الأمانة على استكمال القائمة قبل فتح باب الترشيحات في 12 أكتوبر/تشرين الأول الجاري»، مضيفة أن «الشورى سيناقش القائمة البلدية خلال اجتماعاته التي ستعقد خلال الأسبوع الجاري والأسبوع المقبل».

إلى ذلك علمت «الوسط» أن «أعضاء في الشورى قدموا اقتراحاً للأمانة العامة يقضي بتنازل الجمعية عن ثالثة الوسطى لجمعية «وعد» مقابل سحب الأخيرة مرشحها في ثالثة العاصمة إبراهيم كمال الدين»، مشيرة إلى أن «الأمانة العامة لم تحسم مرشحيها في الدائرة الثانية في المحافظة الشمالية وذلك بعد أن أسقط الشورى مرشحها السابق عبدالغني المسباح، كما أنها لم تحسم موقفها في ثالثة الوسطى، كما لم تحسم موقفها في خامسة العاصمة».

إلى ذلك نفى رئيس شورى الوفاق عبدعلي محمد حسن أن تكون الأمانة العامة أو أية جهة أخرى مارست ضغوطا من أجل تمرير الأسماء. مشيرا إلى أن الشورى مرر أربعة مرشحين على قائمة الجمعية للانتخابات النيابية»، وعن ممارسة أي ضغوط بالتهديد بحل الشورى ذكر أن «أعضاء الشورى منتخبون من المؤتمر العام وهو من أعطاهم التفويض بالتصديق على القائمتين البلدية والنيابية ومادام التصديق تم وفق آلية صحيحة فليس هناك أية مشكلة»، مؤكدا أنه «لا يوجد أي ضغط على الشورى لا من المؤتمر العام ولا من الأمانة العامة أو أي جهة أخرى من أجل تغيير قناعات الشورى التي يؤمن بصحتها، كما اننا لم نغير آلية التصويت التي اتبعناها في المرة الأولى».

وبهذا تصبح قائمة الوفاق للانتخابات النيابية التي مررها الشورى تضم كلاً من: الشيخ علي سلمان، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حمزة الديري، الشيخ أحمد أمر الله، محمد جميل الجمري، سيدحيدر الستري، عبدعلي محمد حسن، عبدالجليل خليل، جاسم حسين، عبدالعزيز ابل، خليل المرزوق، جواد فيروز، جلال فيروز، الشيخ جاسم المؤمن، سيدعبدالله العالي، عبدالحسين المتغوي، سيد جميل سيد كاظم.

يشار إلى أن هذه القائمة تفتقد 3 مرشحين ستقدمهم الأمانة العامة إلى الشورى مساء الثلثاء المقبل.

يشار إلى أن الشورى دعا العضو البديل عبدالجبار إبراهيم ليحل محل عضو الشورى الراحل إبراهيم حسين إلا أنه تغيب عن الجلسة.

توقع ارتفاع المقاطعة السنية للانتخابات

سلمان: خطوات أخرى في حال لم ينجح برلمان 2006

■ السنابس - صادق الحلواجي

□ قال الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية في ندوة نظمتها حسينية بن خميس ضمن الموسم الرمضاني الثقافي الثاني بعنوان «واقع العمل السياسي في البحرين» مساء أمس الأول (السبت) بقرية السنابس ان «كتلة الوفاق النيابية ستتخذ خطوات أخرى قد تكون خارج مجلس النواب في حال لم تتحقق الأهداف المرجوة من برلمان 2006»، مؤكداً أن «المعارضة يجب أن تجرب الدخول إلى قاعات البرلمان لتحقيق أهدافها، وخصوصا أن فترة المقاطعة أعطت الحكومة المجال لاتخاذ دور كبير في اللعبة السياسية داخل البلد».

وبشأن الاختلاف الحاصل داخل الجمعية بخصوص القائمة النيابية المقترحة قال سلمان إن «حال الاختلاف الموجودة أمر طبيعي لأن الدراسة التي قامت بها الأمانة العامة في ترشيح الأسماء تمت بعد بحث وتحقيق استمر لمدة ستة أشهر، ولا يمكن لشورى الوفاق أن يكون رأيه مطابقا للأمانة». من جانبه، قال رئيس الهيئة المركزية بجمعية وعد عبدالرحمن النعيمي ان «الشارع السني قد يكون أكثر مقاطعة من الشارع الشيعي»، مشيراً إلى «ضرورة قيام الوفاق بعقد تحالفات مع بعض القوى السياسية السنية لتقوية المعارضة خصوصا تحت قبة البرلمان»، موضحاً في تعليقه على تقرير البندر بأن «مثل هذا المشروع قد يكون صغيرا مقارنة بالمشروعات الكبرى المخفية» على حد تعبيره.

من جانبه، تناول الأمين العام لجمعية الوفاق الإسلامية في حديثه بدايات الاستقلال وما شابتها من فترات التضحية من أجل رفعة شأن هذا الوطن سواء قبل فترة الاستقلال أو بعدها، وما يجب أن يكون في نفس المواطن من أجل الوعي بالأمور عموماً عبر حضور الندوات والمشاركة بالتعليقات والأسئلة.

أهالي توبلي: نطالب «الوفاق» بمشاورتنا في اختيار مرشحينا

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ طالب مجموعة من أهالي توبلي الواقعة في الدائرة الأولى بالمحافظة الوسطى جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بمشاورتهم في اختيار مرشحيهم للمجالس المنتخبة (النيابي والبلدي)، وحث الأهالي قيادة الجمعية على عقد لقاءات ثنائية مع أهالي القرية لبحث المرشحين المناسبين الذين من الممكن أن يمثلوا المنطقة في المجلسين النيابي والبلدي، على حد قول الأهالي. وأوضح الأهالي أن «المرشحين الذين سيقع عليهم الخيار لتمثيل القرية (والدائرة الأولى في المحافظة الوسطى التي تقع فيها القرية) بلدياً ونيابياً يجب أن يكونوا من الأشخاص الذين لهم حضور في المنطقة وأن تكون لهم إسهامات جليلة وممن خدموا القرية»، ولفت الأهالي إلى أنهم لن يقبلوا بان يصوتوا لصالح مترشحين ليس لهم حضور في المنطقة وأن ظهورهم على السطح ارتبط مع فترة الانتخابات.

وذكر الأهالي أن «قرية توبلي تلك تزخر بالكثير من الطاقات التي يمكن أن تسهم بفاعلية في العمل النيابي، وهي ترغب في الترشح للانتخابات النيابية والبلدية، غير أنها بانتظار الضوء الأخضر من قبل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من أجل التحرك الجدي في هذا الاتجاه»، واستبعد الأهالي أن يعلن أحد الأشخاص عن رغبته في الترشح لهذه الدائرة في حال أصرت «الوفاق على دعم مترشح معين في هذه الدائرة». ومن الأسماء المطروحة للترشح عن هذه الدائرة في الانتخابات النيابية المقبلة عضو مجلس شورى جمعية الوفاق جلال فيروز ورئيسة قسم التثقيف الصحي في وزارة الصحة أمل الجودر. أما على الصعيد البلدي، فمن المرجح أن تجدد الوفاق دعمها للعضو البلدي الحالي عباس محفوظ، كما أعلن كل من رئيس نادي توبلي الرياضي والثقافي عبدالشهيد ناصر والرئيس السابق للنادي حسن العلوي ترشيح نفسيهما عن هذه الدائرة في الانتخابات البلدية المقبلة.